

الْبَحْثُ الدَّلَالِيُّ عِنْدَ الشَّيْخِ الْمُظْفَرِ

**Semantic Research
of Al-Sheikh Al-Mudhafir**

أ.م.د. حَيْدَرُ عَبْدِ الزَّهْرَةِ رَحِيمٌ

جامعة الكوفة . كلية الآداب . قسم الفلسفة

الْبَاحِثَةُ ثَمَرُ حَمَّادِي صَاحِبٌ

بكالوريوس فلسفة من كلية الآداب بجامعة الكوفة

Asst. prof. Dr. Haidar A. raheem

Department of philosophy

College of Arts . Kufa University

Hayder.alkhuzaie@uokufa.edu.iq

Researcher: Tamar H. Sahib

Bachelor's degree in philosophy

College of Arts . Kufa University

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي

Turnitin - passed research

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين وبه أستعين والصلاة والسلام على أشرف من مشى تحت أديم السماء سيد الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين.

بدأ الشيخ المظفر حياته الدراسية سنة (١٣٣٥هـ ١٩١٦م)، وهو ابن اثني عشر عاماً، حيث أخذ مقدمات العلوم من أخيه الشيخ محمد حسن المظفر والشيخ محمد طه الحويزي وأخيه الشيخ محمد حسين المظفر وأخيه الشيخ عبد النبي المظفر كما درس في مرحلة السطوح العليا على يد السيد محسن الحكيم في القسم الأول من كتاب الكفاية، ثم واصل الدراسة في المراحل العليا على يد أخيه الشيخ محمد حسن المظفر والمحقق الشيخ ضياء الدين العراقي والشيخ حسين النائيني والشيخ محمد حسين الأصفهاني والسيد حسن البنجوردي والسيد علي القاضي الطباطبائي، حتى بلغ درجة الاجتهاد وحصل على إجازات في ذلك من أخيه الشيخ محمد حسن المظفر وأستاذه الشيخ محمد حسين الأصفهاني والمرجع الديني السيد عبد الهادي الشيرازي. إلى جانب الفقه والأصول، ولع الشيخ المظفر بدراسة الرياضيات والفلك والعروض والفلسفة، وكان من مدرّسي أسفار الملا صدرا الفلسفية المعروفين، كما ألّف كتاباً في العروض في سنة (١٣٤٣هـ ١٩٢٤م). ومن الموضوعات التي اهتم بها الشيخ المظفر هو موضوع المنطق، وقد انتخبت منه (البحث الدلالي عنده) ليكون محلاً لدراستي هذه، فالمعروف أنّ المنطق هو من العلوم الآلية، فقد استعمل الشيخ المظفر المنطق عامة والبحث الدلالي خاصة لفهم مطالب علم الأصول خاصة مطالب الدليل الشرعي اللفظي، وقد درست مفهوم الدلالة عنده وأقسامها وأقسام اللفظ، وضمّنت الخاتمة أهم النتائج.

ABSTRACT

Thanks be upon the Creator of the universe, and peace be upon the most honest one who ploughs his path under the heaven; the master of prophets Mohammed and his immaculate progeny.

Al-Sheikh Al-Mudhafir starts his study life in 1335Hijra, 1916, takes knowledge from his brothers and gains the junior years of Hawza sciences, Al-Satuh, at the hand of Seid. Muhssin Al-Hakeem, then he edits a book about rhythm in 1343 Hijra, 1924.

However he erects a rapport in the cultural heritage in concordance with his methodology; to delve into such a locus is to create a scientific concatenation to revive the civilization and cuddle the creativity of the nation; its arts and products; such paves the way to the coming generations in the orbit of letter, word and deed, it is of gratitude to tackle such a scientific personality: I was one of the student for his cultural project, that is why I do emulate his path as he is the fount of the cultural reform running the bloodstreams of a student.

... التمهيد ...

مفهوم الدلالة

أولاً: الدلالة لغة: لقد جاءت الدلالة لغة مشتقة من «دل: يَدُلُّ، اذا اهدى، ودل على الشي، دالاً ودلاله، هداه اليه»^(١). وذكر (الرازي) ان «الدليل أي ما يستدل به، والدليل: الدال وقد دل على الطريق أي يدله»^(٢).

ثانياً: الدلالة اصطلاحاً: يشكّل المعنى الموضوع الرئيس في علم الدلالة، فهو الأساس الذي يقوم عليه هذا العلم، إذ إنه يبحث في معنى الكلمة والجمله، فيخضعهما للتحليل الدقيق، على أنّ هذا البحث عن المعنى لم يكن بحثاً عنه بوصفه «كياناً مستقلاً أو كياناً تمتلكه الكلمات، وإنّما هو فهم لماهيّة الكلمات والجمل، أي كيف تكون هذه الكلمات والجمل ذوات معنى»^(٣).

فعلم الدلالة علم واسع يختصّ بدراسة المعنى، أو نظريته والشروط الواجب توافرها في اللفظ كي يكون قادراً على حمل المعنى^(٤)، ويقوم بمعالجة مفاهيم الألفاظ بطرائق منهجيّة، وتحديد علاقاتها بالعالم الخارجي، ويقوم بدراسة التطوّر الدلاليّ وأنّجاهاته، والعلاقات الدلاليّة بين الألفاظ المفردة من اشتراك وترادف وتضادّ وتقابل، ويُعنى كذلك بالأساليب اللغويّة على اختلاف أنواعها كالأمر والنهي والاستفهام، وما يرتبط بها من دلالات، ويُعنى أيضاً بالتراكيب النحويّة والعلاقات بين أجزاء الجملة من فاعليّة ومفعوليّة وسببيّة، فضلاً عن دراسته

السياق وأثره في تحديد الدلالة^(٥). وعلى ذلك يكون مصطلح (المعنى) أخص من الدلالة التي تعدّ أكثر شموليّة واتّساعاً منه^(٦).

وقد كشفت الدراسات اللغويّة الحديثة كثيراً من الأصول الدلاليّة في التراث اللغويّ الإسلامي، التي جاء بها العلماء العرب القدماء، مع إشارتها إلى وجود خلاف يسير في فهم ماهيّة المصطلح، وتغاير في المدخل أو الأسلوب في معالجة اللغة^(٧).

فقد تجلّت المباحث الدلاليّة لدى العلماء العرب من منطقة ومفكرين وفقهاء وأصوليين ولغويين ونحويين ونقاد وبلاغيين، فكانت موضع عنايتهم، ولا سيّما اللغويون والنحويون الذين اتخذوا الدلالة وسيلة لفهم الألفاظ والتراكيب اللغويّة، معتمدين في ذلك العلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه، أو الدالّ ومدلوله، وعلى الرغم من عدم وجود نظريّة واضحة منظّرة للدلالة على المعنى لديهم، يمكن تلمّس المفاهيم الخاصّة بالمعنى، فيما يسمّى بـ (المعاني النحويّة) و(الأبواب النحويّة)^(٨)، ومن هؤلاء العلماء المبرزين ممّن تناول هذه المباحث ودرسها بشكل مميّز ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) الذي قسّم الدلالة على ثلاثة أقسام هي: لفظيّة، وصناعيّة، ومعنويّة^(٩). وحظيت قضية اللفظ والمعنى بعناية خاصّة من لدن النقاد والبلاغيين، فقد استعمل الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) لفظة (البيان) وسيلة من وسائل الوصول إلى الفهم والإفهام منبّهاً على أهمية العلامة والإشارة في توصيل المعاني فضلاً عن دلالة النطق باللفظ، فالدلالات لديه خمسة أصناف هي: اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والنسبة أو الحال^(١٠).

وقد شغلت الدلالة حيّزاً كبيراً، أيضاً، من عناية الفقهاء والأصوليين، وذلك لما لها من اتّصال وثيق بفهم نصوص كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة نبيّه الكريم ﷺ فهماً

صحيحاً لغرض استنباط الأحكام الشرعية منها، ومن أجل التوصل إلى هذه الغاية عني الأصوليون بالدراسات اللغوية بعامّة، ودراسة المعنى بخاصّة، وتطرّقوا لمسائل على مستوى الألفاظ المفردة والتراكيب والسياقات التي لم يسبق إليها غيرهم...^(١١) وإن ادراك الأصوليين لأهميّة الجانب اللغويّ في معرفة طرق دلالات النصوص دفعهم إلى البحث فيما يعينهم على دراسة المعنى بمستوياته الثلاثة (المعنى الحقيقيّ، والاستعماليّ، والوظيفي)، فالحقيقيّ يتمثّل بالمعجميّ، والثاني يتمثّل باستعمال اللفظ في غير معناه الأصليّ، هو المجازيّ، وتمثّل الوظيفيّ بما تؤدّيه اللفظة من وظيفة نحوية في أثناء تركيبها مع غيرها^(١٢).

وقد بحثوا في العلاقة بين اللفظ والمعنى من جانبين: نظريّ وتطبيقيّ، شمل الأوّل منهما البحث في أصل اللغة، وجواز القياس فيها وعدمه، ودلالة الأسماء الشرعية والدينية. أمّا الجانب التطبيقيّ، فقد تمثّل بتفسير الخطاب الشرعيّ الذي بحثوا فيه أنواع دلالة اللفظ على المعنى^(١٣)، وهي لديهم على أربعة أقسام، هي: عبارة النصّ، وإشارة النصّ، ودلالة النصّ، واقتضاء النصّ^(١٤).

أمّا المفسّرون فقد أولوا المعنى عناية كبيرة، ولم يكن ذلك مستغرباً، إذ إنّ عملهم التفسيريّ يستلزم هذه العناية، ولما كان أبو السعود مفسّراً وبحثنا بصدد تفسيره، فلا بدّ من وقفة عند جهود المفسّرين الدلاليّة أيضاً، إذ كان محور العمل التفسيريّ يقوم على أساس بيان معاني الألفاظ والتراكيب وتحليلها لمعرفة ما يتّصل بها من أحكام شرعية وفرائض دينية، ولا يتمّ ذلك إلّا من خلال الاستعانة بوسائل تدلي إلى ذلك البيان وتوصل إليه، وخير معين للمفسّر في إعانتة على تبيين الغامض من النصوص القرآنيّة، وتأويل ما أشكل منها هو المعرفة باللغة والإحاطة بأسرارها وقواعدها وأصولها؛ لذا اعتمد المفسّرون العلوم العربيّة والدلالية من صوت و صرف ونحو

وبلاغة وسائل في الوصول إلى المعاني المبتغاة من النص الحكيم واستنباط الدلالة، وبذلك زخرت تفاسيرهم بهذه المباحث فضلاً عن العلوم الإسلامية والدينية.

فلم يكتف المفسرون بإيضاح المعاني الأولية للألفاظ المفردة، إنما تعدوا ذلك إلى محاولة استنباط الدلالات الثانية بالتأويل للكشف عن معانٍ جديدة في النص، ثم سعوا إلى بيان الدلالات الثالثة التي غالباً ما تكون فقهية أو عقديّة أو فلسفية أو تشريعية^(١٥). فكانوا إلى جانب الأصوليين أكثر العلماء غوصاً إلى المعاني الثانية إذ إنهم «فطنوا منذ زمن سحيق في القدم إلى الفرق بين ظاهر القرآن وباطنه، فكان فهمهم لهذا الفرق تفريقاً منهم بين المعنى المقالي والمعنى المقامي»^(١٦)

أمّا مفهوم الدلالة لدى المحدثين فيعدّ الأساس في الدراسات اللغوية الحديثة لاسيما الغربية، فالدلالة لديهم «عبارة عن العلاقة التي تربط الدال بالمدلول داخل العلامة اللسانية، ومن خواص هذه العلاقة أن يكون بين الدال والمدلول كمال الاتصال، وأن أحدهما يقتضي الآخر ويؤذن به، فتصوّر كل منهما مرهون بصاحبه، فلا يكون الدال دالاً حتى يكون له مدلول، ولا يتسنّى الكلام على المدلول حتى يكون له دال»^(١٧) فعرفها: كون الشيء بحالة اذا علمت بوجوده انتقل ذهنك الى وجود شيء آخر.

المبحث الاول

أقسام الدلالة

الدلالة

انتهج الشيخ المصنف اسلوباً فيه الإيضاح والدقة فأضاف اليه من منهجية البحث ما عزز به تقسيماً مادته^(١٨): عناصرها: (١) الدال (طريقة الباب). (٢) المدلول (الشخص الداعي). (٣) الدلالة (الصفة التي حصلت للطريقة).

ثم قسمها باعتبار العلاقة الموجودة بين الشئيين والتي سببت رسوخها العلاقة الذهنية وسببها العلم بالملازمة بين الشئيين خارج الذهن ثلاثة أقسام^(١٩): (١) الدلالة العقلية. (٢) الدلالة الطبيعية. (٣) الدلالة الوضعية.

وقسم الدلالة الوضعية قسمين: (١) الدلالة اللفظية. (٢) الدلالة غير اللفظية. وقال المحقق الطوسي في شرح الإشارات: (ان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة المتلفظ فيما يتلفظ ويراد به المعنى وما فهم منه ذلك المعنى)^(٢٠).

يتضح ان كل هذا التقسيم للدلالة إنما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللفظية، وأقسامها: (١) الدلالة المطابقية. (٢) الدلالة التضمنية. (٣) الدلالة الالتزامية.

وأشار الى ان الدلالة التضمنية هي فرع من الدلالة المطابقية لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكل، وكذلك الالتزامية لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى^(٢١). كما أشار المصنف إلى شروط الدلالة الالتزامية:

١. بأن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج تلازماً ذهنياً.
٢. ان يكون التلازم واضحاً بيناً^(٢٢).

اولاً: الدلالة العقلية

ويستتبع كلامه في الجزئي والكلي. فأشار الى الجزئي بأنه: المفهوم الذي يمتنع صدقه على كثيرين ولو بالفرض. وأما الكلي: فالمفهوم الذي لا يمتنع صدقه على كثيرين ولو بالفرض^(٢٣). وان الجزئي والكلي وصفان للمفهوم، اذ المفهوم يقبل الاتصاف بالكلية تارة وبالجزئية اخرى فيكون اتصاف الماهية باعتبار التشخيص وعدم قبول الانطباق على كثيرين اتصافاً جزئياً، وانطباق الماهية على جميع افرادها ومصاديقها الخارجية يكون اتصافاً كلياً^(٢٤) ويشير المصنف إلى الجزئي الاضافي بانه ما يكون كلياً لما تحته ويكون جزئياً لما فوقه. ويعرف بأنه «الأخص في شئ أو المفهوم المضاف إلى ماهو أوسع منه دائرة». وينقسم الكلي قسمين هما: المتواطىء والمشكك، فالمتواطىء الكلي: هو المتوافقة أفراده في مفهومه، والمشكك: هو الكلي الذي تفاوت بين أفراده في صدق المفهوم عليها.

من الآثار التي طبعها المصنف في قارئه حسن التفاتاته والتي هنا يسد فراغاً لولاها قد يحصل هو بيان المفهوم والمصداق ويلفت المصنف بنظرنا إلى تعريفها: المفهوم: نفس المعنى بما هو، أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الأشياء. أما المصداق: فكل ما ينطبق عليه المفهوم أو أنه حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية (المفهوم). أما ما حكاه عن العنوان والمعنون يعني (دلالة المفهوم على مصداقه)، فان كان النظر مقصوراً على مفهوم الانسان وحده ولم يتعد إلى مصاديق أخرى يسمى بـ (الحمل الذاتي الأولي) مثل (الانسان حيوان ناطق)، وان

كان المقصود من الحكم هو الافراد التي يطبق عليها المفهوم فهو محمول بـ (الحمل الشائع الصناعي) مثل: الانسان كاتب^(٢٥).

ثانيا: الدلالة الطبيعية

ما تقدم من التباين في تقسيمات الألفاظ كان بحسب المفهوم أما في النسب الأربع فالتباين بحسب المصداق. تنحصر النسب بين المفاهيم الذهنية المختلفة بلحاظ معانيها الخارجية في أربعة أقسام:

١. نسبة التساوي: وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام أفرادهما، كالأنسان والضاحك (علامة نسبة التساوي =).

٢. نسبة العموم والخصوص مطلقاً: وتكون بين المفهومين اللذين يصدق أحدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره كالحیوان والأنسان و المعدن والفضة، ويقال للأول الحيوان أعم مطلقاً وللثاني (الأنسان) أخص مطلقاً. (علامة العموم والخصوص مطلقاً، الأعم مطلقاً، والأخص مطلقاً).

٣. نسبة العموم والخصوص من وجه: (أي من جانب) وتقع هذه النسبة بين الكلين اللذين ينطبق كل واحد منهما على بعض مصاديق الآخر، ويفترق كل منهما عن الآخر في مصاديق تخصه، كالطير والأسود فأنهما يجتمعان في الغراب، ويفترق الطير عن الأسود في الحمام، والأسود عن الطير في الصوف الأسود. (وعلامة العموم والخصوص من وجه).

٤. نسبة التباين: وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع أحدهما مع الآخر في فرد من الأفراد أبداً كالأنسان والحجر. (وعلامة التباين)^(٢٦).

حينما نراجع الموضوع في الكتب المنطقية التي تقدمت بفارق زمني على المصنف نجدها أمام ما اختاره المصنف (رحمه الله) من عرض وترتيب يمكنان القارئ على استيعابه بقدر كبير وهذه خصوصية جهدية انفرد بها بغية الوصول الى الطرح الموضوعي الأفضل الذي يواكب رغبة طالب العلم، فتصرف بكل دقة في التجديد تاركاً الأسلوب التقليدي الموروث وخاصة في الكتب المنطقية القديمة. نراه بدون المطولات يعرض الكليات الخمس دراسة ويقسم الكلي المحمول على:

١. الذاتي: هو المحمول المقوم للموضوع غير الخارج عن ذاته كالإنسان المحمول على أفرادها، والحيوان الناطق المحمول على الإنسان.
٢. العرضي: المحمول الخارج عن ذات الموضوع يعرض عليه بعد تقومه بجميع ذاتياته مثل الضاحك المحمول على الإنسان.

ولكل من الذاتي والعرضي أقسام تسمى بـ (الكليات الخمسة). وينقسم الكلي الذاتي نوعاً وجنساً وفصلاً مع عرض لأمثلة وافية تستعرض الوصول الى التعريف الذي يبغيه المصنف (رحمه الله).^(٢٧) النوع: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب (ما هو؟) كالإنسان. الجنس: هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة في جواب (ما هو؟) كالحيوان. الفصل: هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب (أي شيء) هو في ذاته، كالناطق. أما العرضي: فهو الكلي الذي يعد وصفاً للحقيقة مثل الضاحك الذي يعد وصفاً للإنسان، ويقسم على:

١. الخاصة: وهو الكلي المختص وصفاً لنوع واحد مثل الضاحك المختص صفة للإنسان.

٢. العرض العام: وهو الكلي العام وصفاً لأنواع مختلفة مثل الماشي العام صفة للإنسان.

وللمصنف جهده في تقسيمه النوع على: حقيقي: أحد الكليات الخمسة. وإضافي: المقصود به الكلي الذي فوقه جنس كالإنسان حيوان، فالإنسان نوع إضافي الى جنس الحيوان^(٢٨). همُّ ان يوصل المشتغل بالحقائق الى ان يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح، فهو الذي يوفر للدارس السبل الكفيلة برفع الإبهام والإشكال. والتعريف في تمهيد هو بيان حقيقة الشيء أو إيضاح معناه، وينقسم قسمين: (١) الحد. (٢) الرسم .

١. الحد التام: وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرّف ويقع بالجنس والفصل القريبين، وهو ادق التعريفات كما يقول ارسطو فيه (هو القول الدال على ما هية الشيء^(٢٩))، مثاله الأنسان حيوان ناطق.

٢. الحد الناقص: التعريف ببعض ذاتيات المعرّف ويقع بالجنس البعيد والفصل القريب أو الفصل وحده، مثاله: الإنسان جسم نامي ناطق، أو الإنسان ناطق.

أما التعريف بالرسم أو التعريف الوصفي: هو الذي يتم فيه ذكر الصفات غير الذاتية أو ذكر بعضها، لذا فهو يدلنا على ما يميزه عن سواه من الأشياء فهو تام وناقص، والمشهور عند المنطقيين أن الرسم اذا أفاد التمييز عن كل ما عداه فهو تام، فيكون بالجنس والخاصة ومثاله (الأنسان: حيوان ضاحك) وان افاد عن بعض ما عداه فهو الرسم الناقص وهو التعريف بالخاصة. ويشير الى تبييناته، ومن الرسم الناقص التعريف بالمثال، وهو من التعريف بالخاصة^(٣٠) كقولنا الأنسان ضاحك. وتخطى كل الأساليب التقليدية في الكتب القديمة فوزع شروط التعريف على شكل نقاط وهذا ما يدل على طرح بياناته التجديدية.

المبحث الثاني

أقسام الدلالة الوضعية

١: الدلالة اللفظية:

إذا كان الدال الموضوع لفظاً. بـ (الدلالة غير اللفظية): إذا كان الدال الموضوع غير لفظ، كالإشارات والخطوط والنقوش، وما يتصل بها من رموز العلوم واللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات أو لتعيين اتجاه الطريق إلى محل أو بلدة... ونحو ذلك. الدلالة اللفظية تعريفها: من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو «صفحة ٤٣» العلقه الراسخه في الذهن بين اللفظ والمعنى. وتنشأ هذه العلقه - كما عرفت - من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة. وعليه يمكننا تعريف الدلالة اللفظية بأنها هي: كون اللفظ بحاله ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به. (٣١)

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه متباينة: الوجه الأول: المطابقة، بأن يدل اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويطابقه، كدلالة لفظ «الكتاب» على تمام معناه، فيدخل فيه جميع أوراقه، لذا انسحبت تلك القداسة وفق تلك المعايير الثابتة على قرارات المتقدمين والمناهج التي اتبعوها في فهم النصوص وتأويلها الأمر الذي ساهم في إضعاف حركة التطور والتحول والتجديد في الحياة وفي الفكر الإسلامي. لذا نرى ان الإسلام يهدف إلى تربية الروح العلمية في الانسان وتحصينه من الخطأ

الناجم من تحوير المنهج العلمي، بسبب استباق البحث بتحديد نتيجته سلفاً ومن ثم: جعل البحث في خدمة النظرية المعرفية الاسلامية، وعند قول النبي ﷺ نلمس الخط المعرفي المتعامل مع الواقع بقوله: «إن العلم يهتف بالعمل، فإن أجابه، وإلا أرتحل»^(٣٢)، أليس العلم هو الكشف الواضح عن الواقع الخارجي، أو ليس التفاعل مع هذا الواقع والدخول فيه هو أفضل وسيلة لكشفه وتعميق الوعي، ومن ثم ازدياد العلم به، إذا فالعلم والعمل لا يختلفان؟

حينما يدخل الباحث في حرم التجربة مطهراً من دنس الغايات ويستهدف العلم للعلم لا لأية مصلحة ذاتية أو غاية مادية! فهذا هو بالضبط روح البحث التي تحرك جسد المناهج وتحافظ عليه من الآفات^(٣٣). فهنا يتطلب اجراء موازنة دقيقة لكل المعرفيات المتأتية والدخيلة مع الفحص الكامل لتحديد مسارات ذلك المنهج مما حدا بالرافضين للمنطق اليوناني الى الوقوف بوجه استعمالاته في المعرفة الاسلامية لا اعتبار أنه أنتاج لثقافة إحدانية مغايرة^(٣٤).

من هنا يكون التبني للرؤية الفكرية المنطقية الاسلامية من خلال فاعلية المناهج ذات الآليات المستندة إلى ركائز تخص قواعد للفهم لتحديد المشكلة بوعي اسلامي دقيق تنبئ عن فكر منضدٍ تنضيداً دقيقاً يهيمش كل الأدوات التي ساعدت على ركوده ردهاً من الزمن. تتجسد خصائصه من إهدائه الذي يدل على الاهتمام بتربية الشباب من واجهات الدين والوطنية خدمة لأمتهم وبلدهم، الى كل مزية فيه من مزايا الشيخ المظفر الرائعة في الفكر والمادة العلمية.

الشيخ عبد الهادي الفضلي (خلاصة المنطق)، ودروس في علم المنطق للدكتور جعفر الباقر، والمنطق ومناهج البحث لمجموعة المدرسين في حوزة قم، والكثير من الكتب التي سعت باتباع تخطيطه المنهجي، اضافة الى شراحه في الكثير من

الحلقات التدريسية. وتظهر عبارة المصنف أن علم المنطق يقوم الهيئة دون المادة، وإنه علم صوري وليس مادي^(٣٥).

قد تشترك القضايا في الموضوع أو في المحمول أو فيهما معاً وقد تتباين في ذلك كله أو في بعضه وقد تتقابل القضايا المشتركة في الموضوع والمحمول كيفاً وقد تتقابل كما وقد تكون متفقة في أحدهما ومختلفة في الأخرى ولهذا دعت الحاجة المصنف (رحمه الله) الى بحث النسب بين القضايا وهي لا تخرج من خلال هذا التقابل عن أربعة أنواع^(٣٦):

١. كل إنسان حيوان (صادقة) نقيض بعض الإنسان ليس حيواناً (كاذبة).
٢. بعض الحيوان إنسان (كاذبة) نقيض لا شيء من الحيوان بإنسان (كاذبة)^(٣٧).
٣. ولقد عدّ ارسطو كل قضيتين مختلفتين في السلب والإيجاب متقابلتين، ولكن المناطق بعد ارسطو توسعوا في معنى التقابل وعدّوا التقابل بين أي قضيتين متحدتين في الموضوع والمحمول ومختلفتين في الكم أو الكيف أو فيهما معاً^(٣٨). ان ما تقدم بيانه من جهة الاختلاف.
٤. أما من جهة الاتحاد ولتحقق التناقض بين قضيتين فهناك أمور ثمانية تسمى (بالوحدات الثمان) أو شروط التناقض وهي:

- الموضوع: فلا تناقض بين (العلم نافع) و (الجهل ليس نافعاً) لأن موضوعهما مختلف.
- المحمول: فلا تناقض بين (العلم نافع) و (العلم ليس بضرار) لأن محمولهما مختلف.

- الزمان: فلا تناقض بين (الشمس مشرقة في النهار) و (الشمس ليس بمشرقة في الليل) فهما صادقتان.
- المكان: فلا تناقض بين (الأرض مخصبة أي في الريف) وبين (الأرض ليست بمخصبة أي في البادية) لاختلاف مكان القضيتين فهما صادقتان.
- القوة والفعل: فلا تناقض بين (محمد ميت) بالقوة و (محمد ليس بميت) أي بالفعل، بل هما صادقتان كل بلحاظه.
- الكل والجزء: فلا تناقض بين (العراق مخصب) أي بعضه و (العراق ليس بمخصب) أي كله، بل هما صادقتان.
- الشرط: فلا تناقض بين (الطالب ناجح آخر السنة) أي ان اجتهد وبين (الطالب غير ناجح) أي اذا لم يجتهد، بل هما صادقتان.
- الإضافة: فلا تناقض بين (الأربعة نصف) أي بالإضافة الى الثمانية، وبين (الأربعة ليست نصف) أي بالإضافة الى العشرة فهما صادقتان^(٣٩).

الدلالة غير اللفظية

أي ان الباحث لا يحكي عن فكرة توصل إليها من خلال معطيات ومواد علمية فحسب وإنما يتجاوز ذلك ليحكي عن الواقع الذي يراه إلى درجة انه يضارع ويساوي و يكثف بين ما يراه و بين الواقع في عملية انصهار وإذابة واتحاد استدعتها اليقينية الحاسمة التي توصل إليها خلال نتيجة سعيه وبحثه العلمي^(٤٠). تبقى إشكالية أي دراسة منهجية قائمة مالم يعنى القائمون وضمن منهجية التعقل والتفكير للوصول إلى قراءات المجهول من المعلوم الفكري بعيدا عن الإشكالات العقيمة التي تحدث لكل علم أو فكر من جراء التعارض والترجيح^(٤١).

ومنذ زمن أرسطو وحركة تتبع العلمي في فنون الثقافة المدركة لعملية التفكير للوصول إلى فكرة جديدة يستنتجها من مجموع المعلومات والأفكار التي لديه وضمن الرؤية السليمة لكل عناصر الإمداد الثقافي وفق الكم من التصورات والذي تراكم عبر زمن طويل احتياجاً إلى قوانين لمعايير علمية ثابتة لبلوغ نتائج سليمة في فن التفكير الصحيح^(٤٢).

تحتاج تلك الموسوعة الكبيرة من التصورات والتصديقات وعبر تخطي مساراتها الزمانية والثقافية إلى وضع آليات لتحديد القيمة الفعلية لها. وأخذت العلوم الأنسانية طريقها الى الاستقلال فقد كان على أي حال ضرورة تمليها التطورات العملية في العصر الحديث الذي أصبح التخصص من سماته المميزة.

ويغلب الظن أن المنطق من الناحية التاريخية كان مرتبطاً بالنحو، فقد بدأت البذور الأولى في المنطق في أبحاث السوفسطائيين الخاصة باللغة والخطابة والنحو بوجه أخص، فقد أرجعوا التصور (المعنى) إلى اللفظ مما يسّر لهم أن يجعلوا الجدل وسيلة للانتصار على الخصم^(٤٣).

وفن الأقناع هو فن التفكير، ويقال أن أرسطو قد توصل إلى كثير من التصنيفات المنطقية وخاصة المقولات من دراسة اللغة اليونانية، وما يعنيه أن اللغة تخضع للمنطق في تركيبها والعلة في ذلك أن الفاعل في التطور اللغوي هو العقل الإنساني. ولأن أكثر الخلاف متأت من مؤدى مفهوم اللفظ والعبارة والمصطلح وجعل الأساليب البرهانية (الاستدلالية) وسيلة للتوصل إلى حقيقة الخلاف، ولذا كان الفكر الإنساني ولا يزال بأمس الحاجة إلى معايير موضوعية تمكنه من بلوغ النتائج الصحيحة في عملية التفكير ووقايته من التحليلات والأفكار الخاطئة^(٤٤). وأشار المصنف الى ان الدلالة التضمنية هي فرع من الدلالة المطابقية لأن الدلالة على

الجزء بعد الدلالة على الكل، وكذلك الالتزامية لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى^(٤٥). كما أشار المصنف إلى شروط الدلالة الالتزامية:

١. أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج تلازماً ذهنياً.
٢. أن يكون التلازم واضحاً بيناً^(٤٦).

فاللفظ المنسوب الى معناه له عدة تقسيماً تارةً ينظر اليه بما هو لفظ واحد وأخرى بما هو متعدد: فأخذ بيد أسماء الأعلام إلى المختص، وتناول المشترك الذي تعدد معناه، ثم تعامل ما بين المنقول والمرتلج وعين اللفظ الحقيقي وما استعمل في غير معناه وهو المجاز وأشار المصنف الى ان الاسم المنقول ينقسم على:

١. تعييني يكون من ناقل معين باختياره وقصده كمنقولات العلوم والفنون، أي رجوع الدلالة الى القصد في الجعل والتخصيص.
٢. تعييني انه متأت من كثرة الاستعمال إلى حد الشهرة فينقلب اللفظ حقيقة.

ثم تعامل مع اللفظ المترادف والمتباين^(٤٧)، فالترادف: اشتراك الألفاظ المتعددة في معنى واحد، أي اذا كان أحد الألفاظ رديفاً للآخر على معنى واحد، ثم يعرّج المصنف (رحمه الله) على قسمة الألفاظ المتباينة فنقول:

١. المثان: اللذان يشتركان في حقيقة واحدة كزيد وعمر في الانسانية.
٢. المتخالفان: اللذان يلحظ فيهما جهة التغيير والاختلاف مثل الماء والهواء.
٣. المتقابلان: المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد (الابوة والبنوة) و(الحرارة والبرودة)^(٤٨).

المبحث الثالث

أقسام اللفظ

اولا: اللفظ بما هو واحد

بذاته لا بوصف كونه ملحوظا كان الحق مع القائل بالجواز عقلا لضرورة عدم محذور عقلي فيه بعد امكان تعلق لحاظ واحد بأمر متعددة مبائن كل واحد مع الاخر واستعمال اللفظ فيها، كما في لحاظك النقاط المتعددة بلحاظ واحد متعلق بالمجموع. فاللفظ المنسوب الى معناه له عدة تقسيمات تارة ينظر اليه بما هو لفظ واحد وأخرى بما هو متعدد: فأخذ بيد أسماء الأعلام إلى المختص، وتناول المشترك الذي تعدد معناه، ثم تعامل ما بين المنقول والمرتجل وعين اللفظ الحقيقي وما استعمل في غير معناه وهو المجاز و اشار المصنف الى ان الاسم المنقول ينقسم على:

١. تعييني يكون من ناقل معين باختياره وقصده كمنقولات العلوم والفنون، أي رجوع الدلالة الى القصد في الجعل والتخصيص.
 ٢. تعييني انه متأت من كثرة الاستعمال إلى حد الشهرة فينقلب اللفظ حقيقة.
- ثم تعامل مع اللفظ المترادف والمتباين^(٤٩)، فالمترادف: اشتراك الألفاظ المتعددة في معنى واحد، أي اذا كان أحد الألفاظ رديفاً للآخر على معنى واحد^(٥٠)، ثم يعرج المصنف (رحمه الله) على قسمة الألفاظ المتباينة فنقول:
١. المثلان: اللذان يشتركان في حقيقة واحدة كزيد وعمر في الانسانية.

٢. المتخالفان: اللذان يلحظ فيهما جهة التغيير والاختلاف مثل الماء والهواء.
٣. المتقابلان: المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد (الابوة والبنوة) و(الحرارة والبرودة).

ثانياً: اللفظ بما هو لفظ متعدد

وهي ظاهرة من ظواهر هذه اللغة العظيمة، شغلت حيزاً واضحاً في اللغة، وقد عرف العلماء هذه الظاهرة بأنها «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»^(٥١)، والاختلاف في الوقوع هذه الظاهرة واضح عند القدماء^(٥٢)، فسيبويه^(٥٣)، وابن فارس^(٥٤) على راس المجيزين، وابن درستويه على رأس المنكرين^(٥٥)، في حين يذهب أبو علي الفارسي مذهباً متوسطاً بين المذهبين، فهو يرى إن المشترك لا يمكن إنكاره كما فعل ابن درستويه ومن وافقه، كما لا يمكن المغالاة فيه كما فعل الأصمعي والخليل وسيبويه^(٥٦)، وقد وردت في كتاب الغريب للحري ألفاظ تُعد من المشترك، وقد وردت الإشارة إليها بعدة صيغ وعلى النحو الآتي:

١. يورد الحري في الغريب المعاني المشتركة للفظ، ثم يحدد بعد ذلك المعنى المراد منها في الحديث، من ذلك شرحه للفظ (الإصبع) التي وردت في أحاديث ثلاثة، قال: «أخبرني أبو نصر عن الأصمعي: الأصابع: الواحدة إصبع ليد»^(٥٧) ثم يقول عن المعنى الآخر (الإصبع: الأثر الحسن من الرجل على عمل عمله، فأحسن العمل، أو معروف، يقال: ما أحسن إصبع فلانٍ على فلان، وقال أبو عمرو: إنه لحسن الإصبع في المال إذا كان حسن القيام عليه...، وقال أبو زيد: لفلانٍ عليّ إصبع حسنة، ويدٌ حسنة....) ثم بعد تبيينه للمعاني التي تدل عليها لفظة الإصبع

يبين أن المعنى المراد في الأحاديث هو إصبع اليد، فيقول «قوله: هل أنت إلا إصبع دमित. هي مكسورة الألف منصوبة الباء، والإصبع مؤنثة»^(٥٨). وأشار المصنف الى أن الجزئي والكلي وصفان للمفهوم، اذ المفهوم يقبل الاتصاف بالكلية تارة وبالجزئية اخرى^(٥٩) فيكون اتصاف الماهية باعتبار التشخيص وعدم قبول الانطباق على كثيرين اتصافاً جزئياً، وانطباق الماهية على جميع افرادها ومصاديقها الخارجية يكون اتصافاً كلياً^(٦٠) ويشير المصنف إلى الجزئي الاضافي بانه ما يكون كلياً لما تحته ويكون جزئياً لما فوقه. ويعرفه المصنف (رحمه الله) بأنه «الأخص في شئ أو المفهوم المضاف إلى ما هو أوسع منه دائرة». وينقسم الكلي قسمين هما: المتواطىء والمشكك، فالمتواطىء الكلي: هو المتوافقة أفراده في مفهومه، والمشكك: هو الكلي الذي تفاوت بين أفراده في صدق المفهوم عليها^(٦١).

من الآثار التي طبعها المصنف في قارته حسن التفاتاته والتي هنا يسد فراغاً لولاها قد يحصل هو بيان المفهوم والمصداق ويلفت المصنف بنظرنا إلى تعريفهما: المفهوم: نفس المعنى بما هو، أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الأشياء^(٦٢). أما المصداق: فكل ما ينطبق عليه المفهوم أو أنه حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية (المفهوم).

أما ما حكاه المصنف عن العنوان والمعنون يعني (دلالة المفهوم على مصداقه)، فان كان النظر مقصوراً على مفهوم الانسان وحده ولم يتعد إلى مصاديق أخرى يسمى بـ (الحمل الذاتي الأولي) مثل (الانسان حيوان ناطق)، وان كان المقصود من الحكم هو الافراد التي يطبق عليها المفهوم فهو محمول بـ (الحمل الشائع الصناعي) مثل: الانسان كاتب.

ثالثاً: اللفظ المطلق

ضد المقيد. أو: المرسل. واصطلاحاً: ما دل على الحقيقة بلا قيد؛ كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة ٣]. فخرج بقولنا: «ما دل على الحقيقة»؛ العام لأنه يدل على العموم لا على مطلق الحقيقة فقط. وخرج بقولنا: «بلا قيد»؛ المقيد يجب العمل بالمطلق على إطلاقه إلا بدليل يدل على تقييده؛ لأن العمل بنصوص الكتاب والسنة واجب على ما تقتضيه دلالتها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك. وإذا ورد نص مطلق، ونص مقيد وجب تقييد المطلق به إن كان الحكم واحداً، وإلا عمل بكل واحد على ما ورد عليه من إطلاق أو تقييد.

إن فكرة المنهج من الأفكار التي شغلت العقل الأنساني منذ أقدم العصور فكانت الجهود ترسم خطأ بيانياً بين الصعود والتزول وحسب سعة التدوين الذي يشمل مساحة واسعة مرة، ويضيق مرة أخرى حسب متطلبات السياسة والحاكم وقوة البيئة علمياً، وعبر امتدادات زمنية وما عبرته جمع الرواية وتتبع الأخبار واستكشاف الحقائق زاد الكشف قيمة في تلك التأملات المنهجية مما أعطاها كما من الانتهاءات المعرفية للوصول إلى منهج يحدد صورة لفهم على وفق متطلبات العصر ويخطط إلى رؤية شمولية تستعرض خطوط الأستمولوجية لتشكّل ترحلاً جديداً يتوافق ومرحلة التطبيق الصحيح لكل فكرة وضعت في حساباتها المنهجية الصحيحة. ويبقى التفكير وعمليته المعقدة هو الصفة الأساسية التي ترقى الإنسان كما أنها عملية غير مرئية أو مسموعة، وإنما تتجلى من خلال انعكاساتها على الأنشطة البشرية. لقد أعطي العقل الإنساني القابلية على تمييز الأمور ومكّنه من الإدراك والسعة في فهم القضايا، بمعنى أن التفكير وإفراز الأفكار عملية ذهنية تتطور عند الجهد والممارسة الصحيحة. إن معركة النهوض بالمنهج العربي الذي يحرر

الأمة وثقافتها ودوافعها من التبعية والارتهان ويجدد الحوافز الروحية للأمة ويقوم على اطلاق عناصر الممانعة في شخصيتها استناداً الى مخزونها الحضاري الهائل المتمثل بالإسلام عقيدةً وشريعةً وتأريخاً، بحيث تأتي صياغتها لأطرها الفكرية ثمرة لهذا المنهج وتأتي تفاعلها في واقع نظرياتها شاهداً على تموضع ثقافتها ضمن مراحلها الممتدة. يحتاج تصور الأشياء والأفكار لأغراض التقييم أو التقويم إلى معيار تطبيقي لتحديد القيمة الفعلية لأبعاد المعلومات المتصورة ذهنياً والواقعة ضمن منظومة الجزم والاعتقاد ومن ثم تحدد الاتجاه والمسار، وما تدفعه القيمة الفعلية لها من تعميق قدرتها على تحديد أي الأفكار من جنس الحقائق ولعل أرسطو كان أبرز القدماء الذين فكروا في ابداع اسس ذلك المعيار فراه انه طريقة في تحليل العلم الى مبادئه وأصوله ووصفه بأنه مجموعة قواعد وأصول تُمهّد من خلال التحليل للوصول الى حقائق الأشياء^(٦٣) فجعل ركنيه الأساسيين (مباحث الحد) و (مباحث البرهان) وجعل (مباحث الحد) وسيلة لتحديد المفاهيم^(٦٤)، لذا فان عموم الفكر الإنساني بأمس الحاجة الى معيار موضوعي يُسترشد به للوصول الى كنه الحقيقة.

ونجد أن الشيخ المظفر حاول أن يدفع تلك الموضوعية الراكدة في فترات استحكقت أن يكون هناك تموضع في النص والمنهج والأسلوب، فهو لم يخرج عن قوانين التقنين الحضاري الصاعد لكنه استعمل قواعد التأسيس الإصلاحية التي وضعت برامجه «المشاورة» التي حاولت «الإعادة» في هيكلية المناهج وفق المنظور الإسلامي المتجدد فكراً ومنهجاً.

... الخاتمة ...

١. كتب الشيخ المظفر البحث المنطقي عامة والبحث الدلالي خاصّة على وفق حركته التجديدية التي تبناها في مناهج العلوم الدينية، إذ وجدنا اللغة التي كتب فيها هذا البحث لغة مبسطة تتناسب نسبيًا مع بحثه في الأصول الذي جاء بلغة بسيطة مقارنة بالمؤلفات الأصولية السائدة في الحوزة العلمية.
٢. وجدنا أنّ الشيخ المظفر كان متأثرًا بفلاسفة الإسلام في هذا البحث، وعلى وجه الخصوص أنه كان متأثرًا بابن سينا في كتابه الاشارات والتنبيهات وكتابه الشفاء (المنطقيات).
٣. إنّ منهجية الشيخ المظفر في البحث الدلالي تتناسب تماما مع مشروعه الاصلاحية عامة ودراسته في الأصول خاصة، إلا أنه لا يتناسب مع المناهج والمؤلفات المعتمدة في الدراسات الدينية، فالطالب حين يدرس ملفات الشيخ المظفر ثم ينتقل إلى دراسة مؤلفات أساتذة الحوزة الآخرين فإنه يجد بونًا شاسعًا بين مؤلفات المظفر وملفات الآخرين، إذ يجب فقرة قوية بين الأسلوبين والمحتوى، وهذا يشكل عائقًا حقيقيًا أمام طلبة العلم الدينية، فالإصلاح ينبغي أن يكون في كافة المناهج.
٤. تتضح ملامح الفائدة من البحث الدلالي في البحث الأصولي في مباحث الدليل الشرعي خاصة مباحث الدليل اللفظي حيث حجية الظهور والأوامر والنواهي والقرائن وغيرها.

١. الزبيدي، تاج العروس، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٤٩.
٢. الرازي: مختار الصحاح، دار احياء التراث العربي، بيروت، (من دون تاريخ)، ص ٢٠٩.
٣. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: د. عليّ زوين ٩١.
٤. علم الدلالة: جون لاينز ٩، وعلم الدلالة: بالمر ٣، وعلم الدلالة: أحمد مختار عمر ١١.
٥. رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة: د. أحمد نصيف الجنابي ٢١٢ (بحث).
٦. الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية اللسانية): ميشال زكريا ١٤١.
٧. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: نايف خرما ٩٥، وينظر: البحث الدلالي عند ابن سينا في ضوء علم اللغة الحديث (اللسانيات): مشكور العوادي ٩٥.
٨. المعجم الفلسفي، صليبيبا، دار الفرات، بيروت ١٩٩٠، ص ١٦٥.
٩. ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب: د. عبد الكريم مجاهد ١٨٣-١٨٤.
١٠. البيان والتبيين، الجاحظ، ١ / ٧٦.
١١. دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة ٣.
١٢. البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين ٩.
١٣. ينظر: المعتمد في أصول الفقه: محمد البصري ١ / ١٣-٣٠.
١٤. ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني ٢٩، ٣٤، ٨٩، ١٢١.
١٥. ينظر: المدخل إلى دراسة البلاغة العربية: أحمد خليل ٦٤-٦٧.
١٦. مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة: د. محمد بركات ١١٣.
١٧. علم الدلالة دراسة وتطبيقاً: د. نور الهدى لوشن ٢٧.
١٨. المظفر، محمد رضا، المنطق، ج ١، طباعة ونشر وتوزيع، مؤسسه التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣١. ينظر: الحلي، العلامة، القواعد الجلية ص ١٩٥. اليزدي، عبد الله، الحاشية على تهذيب المنطق، ص ٢٣ و ١٨٨ وما بعدها.
١٩. المظفر، محمد رضا، المنطق، ج ١، تعليق: الشيخ غلام رضا الفياضي، ص ٤١.
٢٠. اليزدي، عبد الله، الحاشية على تهذيب المنطق، ص ٢٠١.
٢١. المظفر، محمد رضا، المنطق، المتن، ج ١، ص ٣١.
٢٢. الحلي، القواعد الجلية ص ١٩٨. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية، ص ٨٥.
٢٣. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد في شرح الرسالة الشمسية، ص ١٢٥.
٢٤. للاستزادة ينظر: الطباطبائي، محمد حسين، بداية الحكمة، ص ٣٤.
٢٥. محمد رضا المظفر، المنطق، ج ١، ص ٥٧.

٢٦. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، المتن ، ج ١ ، ص ٦٣ .
٢٧. محمد رضا المظفر ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٩ .
٢٨. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، المتن ، ج ١ ، ص ٧١ .
٢٩. بدوي ، عبد الرحمن ، المنطق الصوري والرياضي ، ص ٧٦ .
٣٠. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، المتن ، ج ١ ، ص ٩٨ .
٣١. المدرسي ، محمد تقي ، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه ، ص ٥٨٨ .
٣٢. المجلسي ، محمد باقر ، بحار الأنوار ، ج ٢ ، ص ٣٢ .
٣٣. المدرسي ، محمد تقي ، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه ، ص ٣٠٤ .
٣٤. النشار ، علي سامي ، مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، ص ٣١٤ .
٣٥. المظفر ، المنطق ، المتن ، ص ١٣ .
٣٦. بدوي ، عبد الرحمن ، المنطق الصوري والرياضي ، ص ١٣٦ ..
٣٧. بدوي ، عبد الرحمن ، منطق ارسطو ، ص ٦٦ . وما بعدها .
٣٨. عفيفي ، ابو العلاء ، المنطق التوجيهي ، ص ٥٧-٥٨ .
٣٩. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، ج ٢ ، المتن ، ص ١٦٣ .
٤٠. الفكر الإسلامي ، مجلة ، العدد ٣٠ السنة الثامنة ، لسنة ١٤٢٢ هـ ، ص ١٤٣ .
٤١. المطهري ، مرتضى ، محاضرات في الفلسفة الاسلامية ، ص ٢٦ .
٤٢. المصدر نفسه ص ٢٧ .
٤٣. مهران ، محمد ، المدخل إلى المنطق الصوري والرياضي ، ص ٢٣-٢٨ .
٤٤. المطهري ، محاضرات في الفلسفة الإسلامية ، تعريب الرفاعي ، ص ٢٧ .
٤٥. محمد رضا المظفر ، المنطق ، المتن ، ص ٣١ .
٤٦. الحلي ، العلامة ، القواعد الجلييلة ص ١٩٨ .
٤٧. المظفر ، محمد رضا ، المنطق ، ج ١ ، ص ٤٠ .
٤٨. مرتضى ، بسام ، دروس في المنطق ، ١٤١٣ هـ ، مؤسسة النعمان ، بيروت ، ص ٣٢ .
٤٩. المظفر ، محمد رضا / المنطق / ج ١ ، ص ٤٠ . العلامة الحلي / القواعد الجلييلة / ص ٢٠٥ .
اليزدي / عبد الله ، الحاشية ، ص ٢١٣ . ينظر : دروس في المنطق / بسام مرتضى / ١٤١٣ هـ ،
مؤسسة النعمان ، بيروت ، ص ٣٢ .
٥٠. أشار المصنف إلى الجمع المنطقي ومعناه أكثر من واحد بينها الجمع في العربية بأكثر من اثنين .
٥١. المزهر ، السيوطي ، دار التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ١ / ٦٩ .
٥٢. ينظر : المزهر : ١ / ٣٦٩ .

٥٣. الكتاب : ٢٤ / ١ ، والمزهر : ٣٨٤ / ١ .
٥٤. الصاحبي : ٩٦ .
٥٥. المزهر : ٣٨٤ / ١ .
٥٦. ينظر : دراسات في اللغة ، صبحي الصالح .
٥٧. الغريب : ٢٩٩ / ١ ، ٣٠٠ .
٥٨. الغريب : ٢٩٩ / ١ - ٣٠٠ .
٥٩. الطباطبائي ، محمد حسين / شرح نهاية الحكمة / ج ١ / ص ٣٤٥ . ينظر : المظفر ، محمد رضا / المنطق / ج ١ / ص ٥٦ .
٦٠. المصدر نفسه ، ج ١ / ص ٣٤٥ .
٦١. المظفر ، محمد رضا ، ج ١ / ص ٥٧ .
٦٢. منشورات كلية أصول الدين / المنطق ومنهج البحث ط ٨ / ١٤٢٥ هـ / قم / ص ٢٢ .
٦٣. بدوي ، عبد الرحمن ، مناهج البحث العلمي ، مطبعة وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط ٣ ، ١٩٧٧ م ، ص ٨ .
٦٤. عبد الأمير زاهد ، التنظير المنهجي عند السيد محمد تقي الحكيم ، ص ٣٨ .

المصادر والمراجع

١. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٢. الزبيدي، تاج العروس، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨.
٣. الرازي: مختار الصحاح دار احياء التراث العربي، بيروت (من دون تاريخ).
٤. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: د. علي زوين.
٥. علم الدلالة: جون لاينز، دار التراث العربي، بيروت، ١٩٩٨.
٦. رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة: د. أحمد نصيف الجنابي (بحث).
٧. الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية اللسانية): ميشال زكريا.
٨. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: نايف خرما.
٩. البحث الدلالي عند ابن سينا في ضوء علم اللغة الحديث (اللسانيات): أ. د. مشكور العواد.
١٠. المعجم الفلسفي، صليبا، دار الفرات، بيروت ١٩٩٠.
١١. الدلالة اللغوية عند العرب: د. عبد الكريم مجاهد.
١٢. البيان والتبيين، الجاحظ.
١٣. دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة.
١٤. البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين.
١٥. المعتمد في أصول الفقه: محمد البصري.
١٦. التعريفات: الشريف الجرجاني.
١٧. المدخل إلى دراسة البلاغة العربية: أحمد خليل.
١٨. مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة: د. محمد بركات.
١٩. علم الدلالة دراسةً وتطبيقاً: د. نور الهدى لوشن.
٢٠. المظفر، محمد رضا، المنطق، طباعة ونشر وتوزيع، مؤسسه التاريخ العربي، بيروت، ٢٠٠٤.
٢١. المظفر، محمد رضا، المنطق، تعليق: الشيخ غلام رضا الفياضي.
٢٢. الحلي، العلامة، القواعد الجلية.
٢٣. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد المنطقية.
٢٤. الرازي، قطب الدين، تحرير القواعد في شرح الرسالة الشمسية.
٢٥. الطباطبائي، محمد حسين، بداية الحكمة.
٢٦. محمد تقي المدرسي، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه.
٢٧. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار.
٢٨. محمد تقي المدرسي، المنطق الإسلامي أصوله ومناهجه.

٢٩. علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الاسلام.
٣٠. ابو العلاء عفيفي، المنطق التوجيهي.
٣١. عبد المتعال الصعيدي، تجديد علم المنطق.
٣٢. عبد المتعال الصعيدي، تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب.
٣٣. الحوزة العلمية، الشيخ المظفر المنهج الجديد في دراسات علم المنطق ط ١.
٣٤. دروس في المنطق، بسام مرتضى، ١٤١٣هـ، مؤسسة النعمان، بيروت.
٣٥. الطباطبائي، محمد حسين، شرح نهاية الحكمة، ج ١.
٣٦. منشورات كلية اصول الدين، المنطق ومنهج البحث ط ٨، ١٤٢٥هـ، قم.
٣٧. عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، مطبعة وكالة المطبوعات، الكويت، ط ٣، ١٩٧٧م.
٣٨. عبد الأمير زاهد، التنظير المنهجي عند السيد محمد تقي الحكيم.